مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٧

مشاركة فى الاجابة على السؤال الذى طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السليمة للديمقراطية

أســـاتذة القـــانون والســـياسة يعطون رؤيتهم لضـوابط الديمقـراطية

قام باستطلاع الاراء

● اهداف البنـدارى ● احمد العطار

١٦١٣٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور عبد الفتاح القصاص :

التفكير العلمى بموضوعيته يعطينا المنهج الصحيح للمناقشة

■ الدكتور عبد الفتاح القصاص أستاذ علم البيئة بكلية علوم جامعة القاهرة سابقا وأحد كبار خبراء المنظمة العالمية لحماية البيئة التابعة للامم المتحدة :

يجب أن نطبق السلوك العلمى عند ممارسة الديمقراطية فهذا السلوك ينطوى على التفكير الموضوعى الذى يتقبل الرأى الاخر ويناقش الاراء بموضوعية وعلى أساس واقعى وكذلك الديمقراطية الكل يعرض آراءه والكل يناقش وينقد ولكن باستناد الى وقائع حية وموجودة فالعلم قائم على شىء من التشكك المتعمد سعيا وراء الحقيقة ولذلك فليس عند العلماء أمر خطأ وأمر صواب لكن الامور تحتمل الخطأ والصواب .

وكذلك الممارسة الديمقراطية ، كل فرد له اتجاهه الذى يحتمل صحته أو خطؤه فى نفس الوقت [!] وأنا مؤمن بأن الدولة ينبغى أن تقوم على أساس العلم ، فالعلم أساس الاقتصاد ومصدر الثروة ولقد تغيرت النظرة الان الى العلم فأصبح تنمية وليس خدمة اجتماعية كما تنظر اليه الدول المتخلفة .

فالدولة عندما توفر المعاشات والتأمينات لافرادها فهى تقدم خدمات وعندما تنشىء مؤسسات علمية تقليدية كما كان يحدث فى الماضى بهدف تكريم العلماء بميداليات فقط هنا يكون العلم خدمة اجتماعية لكن عندما أوظف رأس المال فى تعليم الافراد الذين سيلتحقون بوظائف مختلفة فى مؤسسات الدولة وهيئاتها ليعطوا الدولة انتاجا يصبح العلم جزءا من عملية الانتاج الاقتصادى لان الافراد الذين أتموا تعليمهم سيشاركون فى التخصصات التى تمس اقتصاد الدولة من تعمير وري وهندسة وكذلك يتحقق الهدف من انشاء اكاديميات البحث العلمى فبدلا من ان تسلم ميداليات فقط لكبار العلماء فهى تشرف على تجاربهم وتمنحهم التسهيلات والامكانيات التى تمكنهم من اجراء بحوثهم .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور عبد الملك عودة :

تربية المواطن سياسيا واجتماعيا تعطينا الأساس للديمقراطية السليمة

■ الدكتور عبد الملك عودة أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

هناك ٦ نقاط يجب أن تراعى عند وضع ضوابط الممارسة الديموقراطية وهى :

■ أولا : أن نجاح العملية الديموقراطية فى مجتمع لا يكتفى بالبيئة السياسية وانما يجب أن يساند الموقف تعديل فى البيئة الاقتصادية وفى العلاقات الاجتماعية لان الفوارق الاقتصادية فى داخل المجتمع تفسد التطبيق الديموقراطى اذا زادت حدتها عن المقبول عالميا فى الفكر المعاصر

■ ثانيا : الايمان النظرى والتطبيقى بحقوق وحريات الانسان كما وردت فى قوانين واعلانات الامم المتحدة أخيرا .

■ ثالثا : يخضع المواطن للقضاء وللقانون العادى بحيث تكون هناك مساواة أمام تطبيق القانون وتنفيذه .

■ رابعا : ان تكون هناك منظومة من القيم الاجتماعية التى يجب أن يربى عليها المواطنون فى المنزل والمدرسة والشارع تؤمن بالمبادىء الضرورية للتطبيق الديموقراطى مثل التسامح ، وقبول الرأى الآخر ، وعدم الحساسية من النقد وهذا ما نسميه البيئة أو المناخ الديموقراطى الذى تنمو فيه العملية التطبيقية .

■ خامسا : يرتبط نجاح العملية الديموقراطية بتربية المواطن ومستواه العام فى الحياة الاجتماعية ومن وجهة نظرى أن الحد الادنى لهذا هو تعلم القراءة والكتابة اذ لا يعقل أن تنجح العملية الديموقراطية فى مجتمع تزداد نسبة الامية فيه حتى تصل الى ٨٠ فى المائة وفى بعض البلاد العربية والافريقية نجد هذه النسبة تصل الى ٩٥ فى المائة .

■ سادسا : لايعيب أى مجتمع ان ينظر بالدراسة فى تجارب الاخرين ففى غرب أوروبا حيث تزدهر الديموقراطية الليبرالية توجد تشريعات وتنظيمات خاصة بتنظيم الانفاق فى المعركة الانتخابية وميزانيات الاحزاب وعمليات الترشيح الحزبى فى الدوائر الانتخابية ومثل هذه الانظمة وان كانت تثبت بيئتها الا أنه من الممكن اقتباسها مع التكيف الاجتماعى الواجب ولا يمكن فى هذه الحالة ان يقال أن هذا فكر مستورد .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور كمال أبو الخير :

زيادة فاعلية التنظيمات التعاونية تضاعف مدارس التدريب الديمقراطى

■ الدكتور كمال حمدى أبو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية :

يجب أن نضع فى اعتبارنا من سيسهم فى خلق المستقبل ، ويجب أن نهتم بتربية الاجيال الصاعدة من دور الحضانة الى الجامعة ، والجامعة بالذات تحتاج الى التركيز على الاسلوب الامثل الذى يمزج بين التربية والعلم

وبالنسبة للعمل السياسى فمن المعروف فى كافة انحاء العالم انهناك عديدا من النظم المتصارعة فى المجتمع الدولى المعاصر يدعى كل منها لنفسة انه قمة الديموقراطية ، ومن هنا فاننا نستطيع أن نؤكد أنه لا يوجد مفهوم حقيقى للديموقراطية يجمع عليه العلماء ، الا انى أعتقد أن الديموقراطية الحقيقية هى التى تحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتكفل للفرد حرية التعبير فى حدود النظام والقيم . وفى الواقع فانه مهما وضعنا من مواثيق الشرف فانه اذا لم يكن الانسان قد تربى على المفاهيم التى تتضمنها هذه المواثيق فانه لن يكون قادرا على تنفيذها ، والعمل السياسى يتطلب ممن يتصدرون له أن يكون لهم قدرة تأثيرية تصبح لهم مقدرة كبيرة على التعبير وتوصيل المعلومات الى القواعد الجماهيرية بالاسلوب الاكثر فاعلية وتأثيرا . كما أنه مما لا شك فيه أن الجماهير تتطلع الى القيادات السياسية لحل مشكلاتها ومن هذا المفهوم نجد أن الجماهير ترتاح الى وجود قيادات ذات تاريخ نضالى وفكرى ، لان مجرد ذكر اسم شخص من هذه النوعية يكفى أمام الشعب للتعرف على اتجاهه العلمى وجهوده التى يسعى الى تحقيقها لتنفيذ أهدافه التى سبق اعلانها على المجتمع .

وفى الواقع فان الشعوب كثيرا ما تلجأ فى تحسين الشئون الاجتماعية والاقتصادية الى المساعدة على نشر التنظيمات التى تسهم لكافة أفراد الشعب والتى تلتقى أهدافها مع أهداف الدولة ، **ومنها مثلا التنظيمات التعاونية فهى تعتبر جمهوريات مصغرة وأساليب ممارسة الديموقراطية فيها تساعد على تخريج القيادات التى يتعاون فيها الافراد تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة . وهذا يفرض علينا فى مرحلتنا القادمة أن ناخذ بالمفاهيم العلمية التعاونية خاصة وانه يوجد فى مصر حوالى ١٥ ألف جمعية تعاونية من مختلف القطاعات سواء كانت زراعية أو استهلاكية أو حرفية أو غير ذلك** ويتدرج فى هذه الجمعيات حوالى ٩ ملايين مواطن ، فلو استطعنا أن نوجه الى هذه الجمعيات الاهتمام لكى تنمو وفقا للمفاهيم العلمية النظيفة والشريفة لكانت بهذا تصنع مصر الديموقراطية الحديثة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الدكتور ثروت بدوى :

تأكيد استقلال القضاء وحياده يوفر أكبر ضمانات الحرية للمواطن

■ الدكتور ثروت بدوى أستاذ القانون والدستور الادارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

نستطيع ان نقرر ان ضمانات الديمقراطية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الحرية ، كما ان ضمانات الحرية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الديمقراطية ، الامر الذى يؤدى الى ضرورة الربط للوصول الى مجتمع ديمقراطى سليم أو لتحقيق الديمقراطية السليمة ، أى المبدأ السادس من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ، يجب ان نربط بين الحريات السياسية والحريات المدنية .. ووجود الحرية وجودا فعليا يجب أن يتحقق بضمانات تكفل بقاء هذه الحريات ، وذلك يتطلب الضمانات الاتية :

□ **أولا :** التأكيد على أن الحرية للجميع بلا تفرقة بسبب الاصل الاجتماعى أو الطبقى أو بسبب الجنس او بسبب الديانة او بسبب اللون أو بسبب الانتماء الاجتماعى فلا تفرقة بين غنى وفقير أو متعلم وغير متعلم .

□ **ثانيا :** لا شك في أن الحرية لا توجد الا بالتنظيم والتنظيم يعنى التقييد ولكن تلك القيود التى توضع على الحرية يجب أن تكون فى حدود الممارسة وبالقدر الضرورى فقط لكفالة حرية الممارسة دون أن تمس هذه القيود أصل الحرية أو تمنع من استخدامها ، فمثلا بالنسبة لحرية التملك ليس ثمة ما يمنع من وضع تنظيم يكفل ممارسة هذه الحرية بما لا يمس نظام المجتمع

□ **ثالثا :** يجب ان تصان الحريات جميعا بضمانات قضائية بحيث يكون لكل مواطن حق الالتجاء في يسر وبسرعة وبأقل تكلفة الى قاض يكفل له الحماية لحريته ورد الاعتداءات التى يمكن ان تقع عليها وردع المعتدين حتى تتحقق الحماية القضائية اللازمة للحرية ويجب الحرص على صيانة القضاء وتدسيته وحيدته واستقلاله واعطائه كافة الضمانات المادية والادبية والوظيفية التى تحميه ضد كل محاولة للاغراء او للانحراف عن الحيدة أو للتراخى فى حماية الحقوق والحريات ولذلك فان من مقومات المجتمع الديموقراطى السليم الاساسية وجود قضاء حر قوى محايد مستقل قادر على فرض كلمة القانون وصيانة الحقوق والحريات فى مواجهة أى سلطة من السلطات .

□ **رابعا :** أن يكون القانون ثابتا وواضحا لان الثبات يؤدى الى الاستقرار ، والوضوح يؤدى الى امكان العلم بأحكام القانون وحتى يحترم القانون ويسود يجب أن يكون معلوما للكافة ولذلك فلا يصح أن تكون القوانين عرضة للتعديل فى كل وقت وبغير ضرورة الى هذا التعديل ولذلك ايضا يجب أن تتدرج القواعد القانونية بحيث يحترم القانون على عمل اللوائح الادارية أحكام القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، كما أن القوانين الصادرة منها يجب أن تحترم القوانين الاعلى منها وهى القوانين الدستورية والقوانين جميعا يجب أن تحترم الاصول العامة المتعارف عليها فى جميع الشرائع واحكام الشرائع السماوية مثل عدم رجعية القوانين وعدم امكان المساءلة عن اعمال أو أقوال او تصرفات كانت مباحة وقت القيام بها .

■ الدكتور على الدين هـلال :

من الطبيـعى أن تختلف الاجتهـادات ولكن يجـب الابتعـاد عن التشـهير

الدكتور على الدين هـلال استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

اولا : تحديد معنى الضوابط وانه لاينبغى ان يقصد بها القيود ، فالهدف الذى يجب ان نسعى اليه من هذا الحـوار هو التفكير فى قواعد الممارسة الديمقراطية والاسس التى تنظمها بقصد تأكيد هذه الممارسة وتعميقها .

ثانيا : ان الديمقراطية هى قبل كل شىء ممارسة وسلوك وان تصويب بعض شـوائب الممارسـة يـكون باستمرار الممارسة الذاتية وتأكيـد سلامة الخط الديمقراطى واستمرار الحوار ، فهذا هو طريق التصويب والتصحيح وفى هذا الاطار يمكن اثارة عدة نقاط : ـ

❶ ان الممارسة الديمقراطية فى مصر تتم فى اطار ما سمى بالفلسفة العامة للمجتمع او اسس النظـام الاجتماعى كما تعبر عنه المواثيق السياسية والدستورية التى اقرها الشـعب بالاضـافة الى المبادىء الدستورية العامة بالطبـع والتى تعتبر مصدرا هاما

❷ من الهام للغاية احترام مبدأ التعـددية وأختـلاف البرامـج والاجتهادات والاراء بالنسبة لمشاكلنا القومية والاقتصادية والاجتماعيـة فمن طبيعة الاشياء ان يختلف البشر

ومن طبيعة الامور ان تتعدد الرؤى والاراء والحلول ، وهذا التعدد هو مصدر ثراء واخصاب للفكر والتجربة المصرية على السواء ومن خلال الحوار والخلاف والاتفاق سوف يبرز احد الاراء وتتبناه الاغلبية

❸ ان العلاقة بين الاحـزاب والاراء المختلفـة ينبغى ان تتسـم بالاحترام المتبـادل وسـعة الصدر وان تتجنب أسـاليب التشـهير او الارهاب الفكرى فالاغلبية تحسن عملا عندما تنصت الى صـوت المعارضة بل وتقتبس الصحيح منه ويخطىء من يتصـور ان هذه علامة ضعف بل على العكس فهى مؤشر لقوة وحيـوية الاغلبية والممارسـة الديمقراطية كما انه يعطى الاغلبية الشعور بالمشاركة والاحساس بقيمة هذه المشاركة .

والمعارضة من ناحية اخرى لاينبغى أن يكون هدفها الوحيد هو احراج الحكومة او التشهير بها فهى فى اطار الممارسة الديمقراطية السليمة شريكة فى الحكم وجزء من النظام السياسى الذى قبلت العمل وفقا له

❹ واخيرا فالديمقراطية فى المقام الاول سلوك وتصرف وقدوة ومن هنا تبرز اهمية اشاعة المناخ الديمقراطى فى المجتمع ككل .